الضرورة المجتمعية للبحث في ميدان العلوم الاجتماعية: نحو مزيد من الاهتمام بالقضايا المصيرية

The societal necessity of research in the field of social sciences: towards greater attention to crucial issues

الدكتورة: جميلة علاق [1]

[1] قسم العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3 (الجزائر)

rafika_80@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/04 تاريخ القبول: 2020/02/15 تاريخ النشر: 2020/04/25

ملخص: يعد البحث الاجتماعي الطريقة العلمية المنظمة لدراسة الواقع الاجتماعي، من خلال إثارة الوعي وتوجيه الأنظار نحو مشكلة ما، بهدف إيجاد الحلول الممكنة لإدارتها. وتتجه كثير من الأدبيات للتأكيد على اتجاه العالم نحو الإدارة العلمية للاقتصاد، السياسة، الاجتماع وكافة مناحي الحياة، بما يعني توجيه العناية أكثر نحو العامل الكيفي من خلال الاستثمار في الكفاءات والكوادر .فالحياة الإنسانية تتقدم بالبحوث والدراسات العلمية، وبما تقدمه من منتوج يعزز حضورها المعرفي والأكاديمي، والدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي تحتل دوما الصدارة في مجالات علمية عديدة كمية كانت أم كيفية. ومهما يكن من أسباب تخلف العرب الاقتصادي والسياسي فليس مقبولا بقاؤهم خارج دائرة الاهتمام بالبحث العلمي، فكان في الغرب أولوية، في الوقت الذي بقي يتجرع خيبة إخفاق السياسات التنموية الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية.

كلمات مفتاحية: البحث الاجتماعي، الجدوى البحثية، ثقافة الكم والكيف، أزمة البحث العربي، بحث خادم للبشرية.

Abstract: *Social research is the organized scientific method of studying social reality, by raising awareness and drawing attention to a problem, in order to find possible solutions to manage it. Many literatures tends to confirm the direction of the world towards the scientific management of the economy, politics which means attention to the qualitative factor, through investment in competencies and cadres. Human life progresses with scientific research, and by the product that enhances its knowledge and academic presence, and the countries that know how to apply the outputs of scientific research always occupy the forefront in many scientific fields quantity or quality ones .Whatever the causes of the arab economic and political backwardness, it is not acceptable to stay outside the interest of scientific research, in the west he is a priority, while still suffering in the Arab world.*

Keywords: *social search, research feasibility, culture of quantity and quality, arab research crisis, human server search.*

المؤلف المرسل: جميلة علاق، **الإيميل**: *rafika_80@hotmail.fr*

مقدمة:

يسود اعتقاد ساذج في أوساط أكاديمية وحتى مجتمعية بأن العلوم الكمية تمثل العصب الحيوي لأي مجتمع ، يقاس تقدمها بمدى قدرة تحليلاتها ونتائجها على تقديم حلول علاجية لمشكلات المجتمع وهمومه، ولما كان الأمر على هذا النحو فقد أفردت لها العناية و عكفت الدوائر الحكومية على دعمها والاهتمام بها، تدريسا في المدارس والجامعات و بحثا في المراكز البحثية والمؤسسات المتخصصة، مقابل فقدان العلوم الإنسانية هيبتها والمكانة اللائقة بها في المجتمع، حيث صلب اهتمامها يجعل من المجتمع والسلطة والإيديولوجية محاور تركيزها من جهة، واستقراء وجود الانسان الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، السياسي والتاريخي من جهة أخرى، من خلال ملامسة مشكلاته و استنباط الحلول الممكنة لها .

فالعلوم الإنسانية تمارس في المجمل نوعا من الشغب لفهم العالم وتغييره رغم ما تواجهه من عقبات، وكقاعدة عامة ليس هناك تغيير بدون مقاومة كما لا يوجد برنامج إصلاح دون عقبات، يكفي فقط التحلي بالاستمرارية والثبات.

وهو ما يدفعنا لطرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن أن نبني منظومة معرفية تطورية قادرة على أن تستجيب للتحديات الراهنة التي يجابهها الفرد العربي؟**

ولما كانت الفرضية تتضمن علاقة بين متغيرين، كل متغير يحمل مؤشرات قابلة للتقصي والبحث، سنحاول من خلال طرحنا الآتي صياغة الفرضية العامة التالية لتكون محكا للبحث ومنطلقا له: **كلما كان ارتباط الباحث وثيقا ببحثه انعكس على إيمانه بقضاياه المجتمعية لتقديم الحلول للمشكلات**، عن طريق تكوين الوعي والاستثمار في الطاقات البشرية وتوجيهها للبناء للتحرر من الاستبداد وبناء مجتمع الحرية والعدالة.

أولا: متطلبات المنظومة البحثية الاجتماعية

يمثل البحث العلمي عملية فكرية يقوم بها **الباحث**، من أجل تقصي الحقائق في شأن مشكلة أو مسألة ما هي **موضوع البحث**، بإتباع طريقة علمية منظمة تقوم على استخدام **منهج للبحث**، بغية الوصول إلى حلول ملائمة أو نتائج صالحة للتعميم على المسائل والمشكلات المماثلة تمثل **نتائج البحث**[1] .

يعكس هذا الطرح مجمل مقومات البحث العلمي الذي قد لا تقوم له قائمة في غياب أحدها أو بعضها، إنه بناء متماسك ومتكامل للمنظومة البحثية، يقوم على استنباط المعلومات والحقائق حول ظاهرة ما، باستخدام قواعد المنهج العلمي لاختبار فرضية البحث بشكل عام[2] .

فالبحث هو عملية فكرية منظمة، متناسقة و عميقة يجريها الباحث بهدف الوصول إلى الحقائق حول ظاهرة أو مشكلة ما، علاوة على كونه نشاطا جماعيا ذو طابع مؤسساتي، يقوم على تنسيق جهود كافة الفاعلين لبلورة اطار نظري و تجريبي حول الظاهرة المبحوثة، فالنظرية هي دوما أداة تبريرية أو مدخل للتحول والتغير، وقد أشار في هذا الإطار عميد الفكر النقدي **روبرت كوكس** (Robert Cox) إلى أن "النظرية تكون دائما من أجل شخص ما و لهدف ما"[3] " la théorie agit toujours pour quelqu'un et dans un but" .

فدور الباحث أو المنظر غير حيادي أو منفصل عن عالمه السياسي والمجتمعي بشكل عام الذي يناقش تناقضاته، إنما يدرك على أنه عنصر مكون لموضوع دراسته بقيمه ومصالحه[4] ، من خلال التفاعل مع محيطه السياسي، وهو ما عبر عنه الباحث **برادلي كلاين** (Bradley S. Klein) بالنقدية التذاتانية المسيسة، التي تسعى لدمقرطة الممارسات الدولية على ضوء تفاعلاتها مع المسارات الاجتماعية.

ما يفضي في نهاية المطاف إلى الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الاجتماعية باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك التي تتعدى المواقف محددة الزمان والمكان، الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل للوصول للتعميمات[5]، إذ يسعى العلم لتحقيق أهداف ضرورية هي: الوصف، التفسير والتنبؤ.

حيث يفيد ذلك في اكتشاف الحقائق المجهولة وتصويب الأفكار الخاطئة عن المجتمع، على ضوء تشخيص المشاكل الاجتماعية بما ييسر أمر معالجتها والوقاية منها من خلال رسم الخطط الاجتماعية [6] وإقرار التدابير اللازمة، كما يفيد في التفسير النقدي للآراء والمذاهب والأفكار والقوانين[7] ، بما يحقق الاستفادة في التغلب على المشكلات التي تواجهها البشرية كالفقر، الأوبئة، شح الموارد، التدهور البيئي وغيرها.

بالمحصلة لا تبدو المنظومة البحثية تتحرك في فراغ، بل تحتاج بيئة حاضنة وداعمة، ومن جملة ما تتطلبه مجموعة من الآليات والعناصر تمكن من حل المشكلات، اكتشاف الحقائق الجديدة بمعية المعلومات الحصيفة والدقيقة، على غرار توفر:

- إطار مؤسساتي أو هيكل إداري منظم (مكاتب، قاعات للاجتماعات، ...)
- كوادر واطارات تسير هذه المؤسسة إداريا وعلميا.
- رأسمال يوفر الدعم المادي لنشاط المؤسسة.
- شروط أو أجواء العمل كالتحرر من كافة الضغوط وتوظيف آخر ما توصلت إلية التقنية والاتصالات، ما من شأنه تسهيل إتاحة المعلومة وتحيينها وفق المستجدات.

1- البنية المؤسسية:

قد يطرح أمر الإطار المؤسساتي سجالا قويا في الأدبيات الاجتماعية، حيث وجود مؤسسة بحثية يعني توفر نقطة الانطلاق، وهو المحك الحقيقي لتنظيم، تأطير وهيكلة جهود فرد أو أكثر اتجاه قضايا بحثية معينة، مع العلم أنه لا يمكن لأي فرد أن ينفرد بعملية البحث إلا ببذل جهد وعزيمة فذين.

والمؤسسة البحثية اليوم تتعين في ثلاث مواقع رئيسية: الجامعة، مراكز البحث العامة وتلك الخاصة.

فكونها عامة أو خاصة يبرر حظوتها بتمويل ورأسمال مستقل بعيدا عن الدوائر الحكومية، ففي استقلاليتها إيحاء ببدايتها كمؤسسة علمية قوية.

ومهما يكن من أمر فإن المادة البحثية التي تصدرها الجامعة متواضعة مقارنة بالزخم الهائل لنظيراتها في الغرب أو شرق آسيا، حيث أضحى منها المتخصص إلى درجة التفرغ في مسائل على قدر من الأهمية العلمية والحساسية الدولية كالتنمية، اقتصاد المعرفة، البيئة ونحو ذلك.

فطرح قدرة الجامعة كمؤسسة اجتماعية تهدف لأداء مهام التكوين والبحث لتقديم خدمة أكاديمية للطالب ومشروع باحث تمكنه من امتلاك قدرات الحوار والنقاش، ما يؤدي لصناعة التغيير في المجتمعات وهنا لا بد التأكيد على استثمار الجامعة في الرأسمال البشري، من خلال اختبار مدى نجاحها في تكوين أجيال مشبعة بروح الانتماء والتواصل والمشاركة، وهنا ضروري التمييز بين ثقافتين[8] :

- **ثقافة الكم** والرأسمال المادي: بما يعني تقديم الإحصائيات عن عدد الجامعات والمدارس، عدد الطلبة المسجلين وعدد المقاعد البيداغوجية في الجامعات، ... (الانتشار)
- **ثقافة الكيف** والرأسمال البشري: تخص الرصيد المعرفي ونسب التحصيل، براءات الاختراع والقدرات العلمية العالية، موقع الجامعات في الترتيب العالمي (المستوى/الجودة).

حيث هناك علاقة قوية بين نظم البحث والتطوير ومنظومة التعليم، تحديدا مرحلة التعليم العالي، فالجامعة هي المصدر الأساسي لإنتاج الكفاءات والكوادر البحثية العلمية.

وتشير بعض الأدبيات إلى أن التشريع للتعليم العالي والبرامج الأكاديمية لا زال على حاله منذ عقود، يجافي التغيرات المجتمعية الراهنة سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا، ويطرح هذا إشكالية الضرورات العلمية والعملية لإصلاح الأداء العلمي والبيداغوجي للمنظومة الجامعية العربية.

2- الكوادر العلمية:

ما كانت يوما مسألة نقص الكوادر مبررا لأزمة البحث العلمي في المجتمعات العربية، وبما أن الباحث لا يشغله غير البحث العلمي، فالأجدر بالجامعات ومراكز البحث العربية الاستفادة من الكفاءات وتوظيفها بشكل بناء خدمة للمجتمع والإنسان.

وإذا كانت وظيفة المؤرخ تقوم على معالجة الأحداث، فإن علماء الاجتماع أو السياسة يهتمان أكثر بدراسة الظواهر، والمقصود بالظواهر، مجموع الأحداث التي تشكل بسبب تكرارها الزمني أو تزاوجها المكاني واقعا اجتماعيا قابلا للبحث والتقصي[9] .

فلعل من أهم مؤشرات تطور المجتمعات وبناء مقومات دولة القانون والمؤسسات هو احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها، وعدم تسييس التعليم أو عسكرته[10] ، وهذا ما له صلة وثيقة باحترام حقوق الإنسان بشكل عام، فتوفير مناخ الحرية الأكاديمية يؤدي إلى ازدهار البحث العلمي باعتبارها من أهم ركائز دمقرطة منظومة التعليم نفسها.

ويطرح في هذا الإطار إشكالية شروط العمل الحر بعيدا عن كافة الضغوط مهما كان شكلها ومستواها، وتوفير الدعم المادي اللازم الذي بدونه لن تقوم للبحث قائمة، وإلا أنتجت مادة بحثية مشوهة، ما يتيح للباحث الاستفادة من مكتسبات الثورة المعرفية وتسخيرها لصالح المؤسسة البحثية.

وقد تتبنى ذات المؤسسة استراتيجية عقد الندوات وسلسلة المؤتمرات التي تمثل طاقة معرفية هائلة لجمهور المتلقي العام والخاص لعرض الخبرات والاستفادة من التجارب الميدانية.

وتتبادر إلى الذهن علاقة من نوع آخر تتجاوز مؤسسات البحث فيما بينها إلى تلك التي تربطها بدوائر صناعة القرار، فالأجدر أن يوجه البحث سياسة الدولة حيال مختلف القضايا لا سيما تلك المصيرية منها، فدون هذه السياسة تظل نتائج البحث مجردة لا منفعة منها نتيجة تجاهلها أو العزوف عنها وحتى تغييبها.

وبملاحظة متأنية نتلمس حقيقة القطيعة بين دوائر السلطة والبحث، بما يؤكد غياب "**الطلب الاجتماعي**" على البحوث، التي تبقى في أحسن أحوالها حبيسة رفوف المكتبات.

فجدوى الوظيفة الاتصالية للمؤسسة الجامعية تتعلق بنقل نتائج البحث العلمي، ليس فقط في شكل رسائل علمية تبحث عن متلقين، لكن أيضا في شكل وعي علمي قادر على ممارسة التأثير داخل المجتمع[11]، بالتوجيه الفعلي للبرامج الحكومية ومختلف المصالح المؤسساتية والبيروقراطية التي استهدفها البحث واستفزت فضول الباحث.

وإذا كان من أهم مقومات البحث والتطوير توفر حرية أكاديمية مسؤولة عن مقاربة مشكلات المجتمع قد تتعرض مسيرة البحث لنوع من الرقابة، تحديدا تلك التي تتقاطع مع ما يرى فيها البعض طابوهات أو خطوطا حمراء لا يجوز الخوض فيها، وهنا نتساءل عن أداء دور النشر التي باتت مؤسسات ربحية في الغالب، متجاوزة دورها كحلقة وصل محورية بين الباحث وجمهور المتلقي أفرادا ومؤسسات.

بالمحصلة بدا لنا أن البحث العلمي حتى يتطور وينمو، ويقدم الإضافة في المجتمعات التي يستهدفها، هو بحاجة إلى بيئة حاضنة تحضى بخصوصية، على النحو التالي[12] :

- **بيئة اجتماعية** توفر الحافز، تثمن وتقدر مبدأ التجربة وإمكانية النجاح والإخفاق، من خلال تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة مع الإدراك بعمق قيمة النجاح وما يترتب عنه من منفعة مجتمعية.
- **بيئة تنظيمية** وتشريعية تقدم التشجيع والتمويل المطلوبين، وخاصة ما تعلق بحماية الملكية الفكرية، علاوة على جذب الرأسمال العام والخاص للاستثمار في ميدان البحث والتطوير.
- **بيئة أكاديمية** تمنح المحيط الأكاديمي الداعم فرديا ومؤسساتيا، فمن المسلم به أن تقدم البحث يبقى رهن ما يحظى به الباحث من إمكانات، ومناخ داعم للعمل الحر الإبداعي بعيدا الضغوط.
- **بيئة سياسية** ذات تأثير واضح في توجيه البحث العلمي ومنحه قدرا من الحرية والانبعاث، تفقده بعضا أو جلا من الموضوعية بقدر التأثر بالاتجاهات السياسية والإيديولوجية السائدة في الدولة.

فكلما توفرت البيئة الداعمة للبحث العلمي كان ذلك دلالة على نمو منتوج غير مادي، ولكن يدعم تحرر المجتمعات من المشكلات والهموم التي تتخبط فيها، فالإنتاج الفكري هو كل إنتاج علمي، ينطوي

على شيء من الابتكار أو الابداع الإنساني أيا كانت طريقة التعبير عنه[13] ، يتسم بالأصالة والإبداع، كلما تميز الباحث بالاستقلال الفكري المطلوب وأفكاره الواردة في بحثه بالجدة والأهمية العلمية ويدعم ذلك القدرة على تحصيل/أو الوفاء بالالتزامات التالية:

- الالتزام بالأمانة العلمية، وهي فضيلة إنسانية تقتضي أن يحافظ الباحث على حقوق الغير وينسبها إليهم، ولا يعد إخلالا بالأمانة العلمية أن يورد الباحث وقائع وأحداث من خلاصة تجربته، نتيجة الاطلاع والتحصيل المستمر.
- اقتباس المادة العلمية لخدمة موضوع البحث من مصادرها المختلفة، فمن خصائص البحث العلمي أنه تراكمي متفاعل يعتمد على من سبقوه، وتعكس الجدوى البحثية للموضوع دراسة مشكلة غير مكررة وليست منقولة على الأقل في حدود إطلاع الباحث.
- الموضوعية أصل من أصول البحث العلمي وأحد التزاماته الأخلاقية، رغم أنها مطلب صعب لكن لا بد منه، حيث يعاني الباحث دوما من تأثير عوامل متعددة في عواطفه وانفعالاته وكلها مرتبطة بالمجتمع الذي يحيا فيه سياسية كانت أم اقتصادية أم ثقافية أم اجتماعية.

ثانيا: أزمة منظومة البحث الاجتماعي العربية

يبدو غياب أو تغييب البحث العلمي في المنطقة العربية في ميدان العلوم الاجتماعية له نتائج كارثية على الدولة والمجتمع، ففي الوقت الذي أدرك الغرب أن إقلاعه الحضاري يسير متساندا مع دعم منظومة البحث العلمي بكافة الوسائل المادية، البشرية والمعنوية، لا زال البحث الاجتماعي في المنطقة العربية يحتضر ويلخص مشهد الهشاشة في ميادين أخرى.

للاستدلال على بعض مظاهر الاحتضار التي يعانيها البحث في العلوم الاجتماعية تعكس تواضع الدعم الذي تحظى به أو ما تخصصه الدولة من نصيب للبحث من حجم مقدراتها المالية القومية، فحسب تقارير للمنظمة الدولية لشؤون التربية والثقافة والعلوم "**اليونسكو**" تؤكد أن تمويل البحث في العالم العربي هو الأكثر انخفاضا في العالم.

حيث تشير تقديرات إلى أن العالم ينفق ما معدله 2,1 % من مجمل دخله على مختلف مجالات البحث العلمي، بما يساوي 536 بليون دولار، وبلغ تعداد الباحثين 3,4 مليون بمعدل 1,3 باحث لكل

ألف من القوى العاملة [14]، في الوقت الذي لا يتعدى نصيبه في العالم العربي نسبة 0,2% إلى 0,3% في أحسن الحالات، بمعدل 5 إلى 7 دولار للفرد الواحد تتفاوت من قطر إلى آخر.

مع العلم أن أغلب الدول العربية تستفيد من ريع هائل للنفط وبعضها يصنف عالميا كأعلى الدول من حيث ناتجها القومي الخام، لكن مع الأسف لم يترجم لصالح خدمة مقتضيات البحث.

فالضرورة المجتمعية للبحث فرضت تلاقح نتائجه مع الهموم المجتمعية من خلال مقاربة متكاملة بأبعاد سيكولوجية، اقتصادية، سياسية وحضارية.

ونورد في هذا الاطار مثالا ساطعا يلخص ما تشهده المنطقة من انتشار التطرف والإرهاب الذي أصبح التحدي الأبرز، فالمسألة أخذت أبعادا داخلية عنيفة لتنتشر عالميا، والتطرف مسألة سياسية، اجتماعية، ثقافية ودينية تستوجب تضافر جهود كافة العلوم لتشخيص أسبابها ومحدداتها، ليتحدد في مرحلة لاحقة سبل مواجهتها، من خلال تجنب الخلط بين مكافحة الإرهاب والحرب عليه، وتسليط الضوء على خصوصية طبيعة عمليات محاربة الإرهاب، بوصفها نشاطا أمنيا يستهدف في المقام الأول منع وقوع النشاطات الإرهابية وتوجيه ضربات استباقية لإحباطها بشكل فعال، عوض اللجوء بعد وقوعها إلى تدابير قسرية صارمة وشن ضربات انتقامية .

ويؤكد استطلاع واقع البحث في العالم العربي معاناته من مشكلات بنيوية جمة انعكست على ديمومته ومصداقيته، من جملتها هجرة الأدمغة أو ما بات يعرف "بنزيف الكفاءات"، فقد راح المجتمع يفتقر شيأ فشيأ إلى مهندسي الفكر وصانعي الثقافة، وبغض النظر عن إيجابيات وسلبيات الظاهرة لا بد التفكير بكيفية الاستفادة من هؤلاء في بناء التنمية في الوطن الأم، فقد أكد **بول هاريسون** أن: "الهجرة احتجاج على اللامساواة" [15]، التي تشكل الأنظمة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية مسببا ومحصلة لها.

من جهة أخرى يرى البعض أن ارتفاع منشورات الغرب ساهم فيه المهاجرون العرب بشكل مهم، وبالتالي الأهم هو التفكير في كيفية إنتاج الباحث وتحفيزه للانخراط في مشاريع تخدم تنمية وطنه وليس مشاريع بحث أجنبية بخبرات عربية، حال ما يسهم به الباحثون المغاربة من الجزائر، المغرب وتونس في الجامعات الفرنسية والكندية.

ففي ظل موجة التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي ، المتسمة بالعمق ، الديناميكية والوتيرة المتسارعة و المحكومة بالعولمة و مساراتها من جهة و بالثورة الصناعية الثالثة من جهة أخرى ، و هي

ثورة تستند إلى تدفق المعرفة ، تنامي تقنيات الاتصال و المواصلات بهدف عولمة الحركية الاقتصادية والاجتماعية ، فقد انعكست تحديات الفجوة الرقمية على صيرورة المنتوج البحثي بشكل سلبي حتما عوض الاستثمار فيها لتحقيق قفزة ملحة للبحث ، فإذا كانت قلة المعلومات شكلت في مرحلة ما مشكلة ، فوفرتها الآن سببت مشكلة أكبر وأعم ، و وفرة المعلومات لا تعني بالضرورة وفرة المعرفة .

وفي الوقت الذي كان مطلوبا من الدوائر النافذة عربيا للاتجاه نحو دعم البحث والأخذ بيد الباحث واجهتنا بانعدام استراتيجية واضحة للبحوث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع، ما انعكس في مرحلة لاحقة على عدم جدية البحوث بما يعني عدم ملامستها للقضايا الجدية، ولا أكثر جدية من ارتفاع معدلات الفقر والجوع على الصعيد العالمي الآن، علاوة على التدهور البيئي الذي يلقي بتبعاته على الحياة البشرية بشكل عام.

فكانت النتيجة بالمحصلة معاناة البحث الاجتماعي في ميدان العلوم الاجتماعية من ازدحام الأدبيات العربية من إنتاج فكري هابط — إن جاز التعبير – بفعل[16] :

- ✓ الافتقار إلى الأصالة: مع أن الابتكار والابداع صعب في ذات الميدان، فطبيعة البحث العلمي توجب على الباحث أيا كان أن يصل الماضي بالحاضر في شأن المشكلة التي يبحث فيها، وإلا فقدت أفكاره الفائدة المرجوة، لكن ما يقدمه البحث من إضافات قد تكون كافية للقول بأصالة البحث.
- ✓ السرقة العلمية واختلاس أفكار الغير بغير وعي نتيجة قلة أو انعدام الوازع الأخلاقي، وأحيانا تضييع طريق الابداع والابتكار والاكتفاء بالتقليد، وهي ظاهرة خطرة على البحث العلمي وعلى نفوس الأجيال القادمة، فالفكر العلمي الأصيل هو ذلك النابع من نفس الباحث ولو كان متأثرا فيه بأفكار الغير، ومتى ما كان يعبر عن شخصيته فذلك لا يمس بتميزه.
- ✓ ضعف ورمزية التمويل الذي تحظى به منظومة البحث والتطوير في الدول العربية، رغم أن الاقتصاد المعاصر يتجه نحو الاستثمار في المعرفة، تحت طائل ما بات يعرف "باقتصاديات المعرفة".

وهكذا كانت المحصلة الإخلال بأصول المنهج العلمي وضوابطه، فإذا كانت الجدوى البحثية لأي موضوع تفرض الأصالة في حدود الإطلاع، وتناول مشكلة ليست مكررة ولا منقولة، باتت نسبة هائلة من

البحوث الاجتماعية العربية تفقد لجدواها البحثية أو لا يعطها أصحابها أية أهمية، في الوقت الذي تمسكت به لضرورات الترقية أو نيل درجة علمية معينة، هذا ليس عيبا لكن إن لم يكن البحث خادما للبشرية ومتشبعا ومؤمنا بقضاياها فلا جدوى بعيدة المدى ترجى منه، سرعان ما تذروه ريح النسيان.

ثالثا: انشغال الباحث بالهموم والقضايا المجتمعية المصيرية

تاريخيا كانت المعرفة واحدة غير مجزأة، فمنذ العهد الإغريقي حتى القرن الثامن عشر انصب البحث عن المعرفة العامة، لكن شيأ فشيأ اتجهت البحوث نحو التخصص في ميادين معرفية مختلفة، دون الإخلال بخاصية "الإخصاب الصعب" التي تعكس خدمة مختلف الفروع المعرفية بعضها البعض، تحديدا في ميدان العلوم الإنسانية.

وتطرح هنا إشكالية مرونة البحث والباحث معا تجاه القضايا الحاسمة والمصيرية التي تكابدها البلاد والمواطن العربي على غرار الأزمة الخليجية والشرق أوسطية، القضايا الصاخبة ذات البعد الإعلامي البحت، التي غالبا ما تكون مفتعلة، تتحين فرصة إثارتها في توقيت وزمن مدروسين بعناية، والقضايا ذات البعد الأكاديمي الصرف، لبناء نماذج معرفية في شتى حقول المعرفة الاجتماعية.

ومن بين القضايا التي تحظى بالجدية وتحتم التزام البحث اتجاهها لخصنا أربعا أساسية:

1- قضية الأمن والاستقرار:

تمثل قضية الأمن والاستقرار التحدي الأبرز عربيا وعالميا، في ظل شيوع بؤر التوتر وزيادتها بمحددات معقدة ومتشابكة، حيث يشير الاستقرار أو التوازن الاجتماعي إلى نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة، قد يكون هذا التساند ظاهرا أو كامنا، ديناميا أو استاتيكيا [17] .

فالفكر السياسي لطالما انشغل بتحليل عوامل عدم الاستقرار أكثر من انشغاله بتوصيف الاستقرار في حد ذاته، الذي يبقى معطى يتسم بالنسبية والمرونة، يعبر عن قدرة النظام السياسي التفاعلية والإيجابية مع مختلف عوامل التغيير، واستيعاب ما ينشأ عن ذلك من نزاعات، بتوظيف كل الطاقات والإمكانيات في إطار عقلاني.

وعلى الرغم من ارتباط الاستقرار بالشق السياسي، إلا أن ذلك لا يعطيه الميزة أو الأفضلية على الاستقرار المجتمعي أو الاقتصادي، بل فقط لكون المظهر السياسي أصبح يغطي على كل شيء، فكل ما

يرتبط بالهشاشة والضعف أيا كان شكله يعبر عن غياب الاستقرار من أبسط معانيه إلى أكثرها تعقيدا، فهو الذي يمس كيان الدولة والنظام معا ويشوه سلاسة تفاعل القيم التي يوردها للمجتمع.

وفي المقابل يشكل غياب الأمن محصلة لاهتزاز الاستقرار الاجتماعي، فحتى تكون آمنا سياسيا، عليك تأمين البنية التحتية من مجمل ما تفرزه من تحديات، بغض النظر عن شكلها أو مضمونها حيث تتحول عملية بناء الأمن إلى الأكثر صعوبة، خاصة في المناطق التي تعاني من فوضى وانهيار قاس للأمن والاستقرار، التي نلخصها تحت مسمى مؤشرات الاستقرار/عدم الاستقرار، حيث يمكن الاستدلال عليه من خلالها، وحتى قياس درجاته وهي على النحو التالي:

- الاستقرار التنظيمي للدول من حيث البنية، الشكل والسياق.
- التمتع بالشرعية والقبول الناجمين عن سلامة المناخ التفاعلي بين الدولة والمجتمع.
- تعزيز مشروع البناء الوطني كخطوة للانتقال إلى الاندماج والتوحيد على المستوى الفوقي.
- توسيع التمثيل السياسي للأقاليم، واحتواء التعددية الاثنية، القبلية والدينية للأقليات التي تذوب معها مشكلات التفتيت والانقسام.
- غياب العنف فيما ارتبط بالتوازنات السياسية للسلطة وإدارة معادلة الحكم، أو مختلف أشكال العنف المجتمعي الناجم عن الصراعات الهوياتية، العرقية والطائفية، وهو التحدي الذي يعصف بكل الدول الهشة.
- توفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية، فهي الرهان الحقيقي لصناعة الأمن والاستقرار.

وقد أصبح الاستقرار يشكل المرجعية الأساسية للأمن، إذا أضيف عليه عوامل النجاح الاقتصادي والانسجام المجتمعي، وتثبت التجارب الإنسانية حقيقة أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي مقدمة ضرورية لعمليات التقدم في شتى الميادين، وبالتالي مسألة تحقيق الاستقرار تسبق كل سياسات الإصلاح مهما كانت بواعثها.

2- قضية حقوق الإنسان:

بات ملف حقوق الإنسان هو الآخر أحد أعقد الإشكاليات حاضرا، على الرغم من الأشواط الهائلة التي قطعها المجتمع العالمي في سبيل احترامها وفرض قيم الحداثة والتعددية من اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، إلى الإعلان العالمي والعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق المدنية والسياسية ومختلف النصوص المكملة التي تعنى بقضايا المرأة، الطفولة، السجناء.

غير أن العقود الأخيرة من القرن العشرين و بدايات القرن الواحد والعشرين، تشهد احتضارا في قيم حقوق الإنسان مقابل انتشار منقطع النظير للنزاعات المسلحة ونمو تيارات العنف و التطرف، التي لم تعد تميز بين الأهداف المدنية و العسكرية ، من ذلك تجاوزها الحقوق والحريات العامة في الصين ، كوريا الشمالية، العراق وأفغانستان ، كما لاقى الكثيرون حتفهم في مجازر الإبادة الجماعية في إقليم دارفور ، الصومال، نيجيريا وبورما ، ناهيك عن مصادرة حرية الرأي والتعبير ، قمع المظاهرات و الإضرابات العمالية و الطلابية استخدام أساليب لا إنسانية في الاحتجاز والتعذيب ، يضاف على ما أفرزته فضائح سجن أبو غريب ومعتقل غوانتنامو، التي تحول إلى وصمة عار على جبين أمريكا و العالم في انتهاك حقوق الإنسان، مع تنفيذ قرارات بالإعدام دون محاكمة ، وتدبير عمليات الاغتيال للسياسيين والصحافيين من المعارضين[18] .

وقد ازداد هذا الوضع تدهورا مع شراسة الحملة التي تقودها أمريكا وحلفائها تحت مسمى "الحرب العالمية على الإرهاب"، حيث بات كل ما استعصى على الحكومات – في العالم العربي على وجه التحديد – تصفيته يفسر تحت طائل الانتماء لتنظيمات إرهابية أو دعمها ومساندتها، أو حتى تزكية وترويج، أو التعاطف مع الفكر الإرهابي المتطرف.

ونظرا لأن المساواة القانونية لا تقابلها مساواة فعلية على أرض الواقع، حيث تختلف كثيرا أحجام وأوزان وقوة الدول، وبالتالي قدرتها على التأثير الفعلي على مجمل التفاعلات الدولية، فإن هذه المفارقة تثير إشكالية كبرى في تنظيم العلاقات بين الدول وفي وضع خطوط فاصلة بين الشأن الداخلي، الذي هو مسؤولية الدولة المعنية وحدها والشأن الخارجي، الذي يتعين أن يكون مسؤولية المجتمع الدولي ككل[19] .

وهناك ثلاث حالات على الأقل بات الحديث عن التدخل الدولي مقترنا بها، وهي :"التدخل لأسباب إنسانية " لمنع انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان أو وقفه، و" التدخل لأسباب أمنية " لوقف استعمال وشيك أو محتمل لأسلحة الدمار الشامل، و" التدخل لأسباب بيئية »لوقف إطلاق مواد تسبب أضرارا شديدة وواسعة النطاق لمناخ ومعالم الأرض والبحر أو لاحتواء الأضرار[20] .

من جهة أخرى وباستخدام منطق الأمن، الذي ليس له إلا أن يتقاطع مع المنطق المزدوج للفرد والدولة حيث صيرورة هذه الأخيرة مرتبطة بمدى نجاحها منفردة أو مجتمعة، بضمان ولو الحد الأدنى من الحاجات المشتركة للإنسان، وجعلها أولى من المصالح الوطنية الأنانية ، وليس من سبيل لذلك إلا بترشيد التغيير الديمقراطي ، حيث تصاعدت في الآونة الأخيرة الأصوات المنادية بالتغيير، ومعها موجات الإصلاح

السياسي في ظل الحلول التفتيتية التي تبنتها بعض النظم، مع ضغط المجتمعات لتوسيع قاعدة التمثيل نظرا لتفشي الفساد و الاستبداد والاتجاه نحو عولمتهما في ظل عولمة المخاطر .

3– قضية التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية:

قد يختزل معطى التنمية وتحدياتها جل أو معظم أزمات الجنوب، سواء اكتست المظاهر السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، أو كلها مجتمعة بالنظر لما آلت إليه الأوضاع في المنطقة.

على اعتبار التنمية أحد المداخل الأكثر شمولية في الاقتصاد والسياسة، فإنها ما انفكت تعنى بالتقدم الكيفي للدول والمجتمعات، يراعي ترقية حقوق الإنسان، نظرا للعلاقة التبادلية الكامنة بين الاثنين.

فالتنمية بإمكانها خلق الثروة الكفيلة بضمان الحاجات الأساسية المرتبطة بالحياة وتحقيق الكرامة، أما حقوق الإنسان، فيكرسها التمكين الفعلي المقترن بانتعاش الحياة الاقتصادية، بشكل ينمي حركية التنمية ذاتها[21] ، وهو ما جعل أرضية فينا 1993، تروج للحق في التنمية كحق أساسي في النسق الحقوقي العالمي، فالتنمية لا يمكن إلا أن تتأسس على منطق حقوق الإنسان، وأكد المفكر الهندي **أمارتيا صن** على معطى "التنمية كحرية"[22] ، كونها لا تعدو أن تكون انعتاقا وتحررا والعوز، الحاجة والفقر.

على دول الجنوب أن تدرك أخيرا أنه لا جدوى من الفصل بين ما هو سياسي أمني وما هو اقتصادي اجتماعي، فالمعركة من أجل التنمية والسلام ينبغي أن تدار على جبهتين:

أولهما: الجبهة الأمنية، حيث يعني النصر فيها تحررا من الخوف.

و**الثانية:** هي الجبهة الاقتصادية والاجتماعية، التي يعني حسمها تحررا من العوز والفاقة، ويبقى الفوز على الجبهتين هو الضامن الوحيد لسلم دائم وعالمي.

وعليه أخذ يترسخ الإدراك بأن الأمن مطلب ضروري لحماية عملية التنمية وانجازاتها، ومع سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدول العربية بهدف تحسين ظروف الحياة بشكل عام، سرعان ما كشفت أنها لا تضمن الحد الأدنى للأمان الاقتصادي، فقد استأثر بعائدات النمو فئة نخبوية دون غيرها.

لذا كان لزاما تطوير فكر تنموي في هذه المجتمعات يركز ليس فقط على الأبعاد الكمية بل حتى الكيفية في ضمان حد معقول من العدالة المجتمعية، من خلال توزيع عائدات التنمية ومكتسباتها، حيث بات الاستقرار مرهونا بقدرة الدولة ومختلف الشركاء على الإدارة المثلى للتعددية المجتمعية وإلا تحولت إلى محددات للعنف الأهلي، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم نزاعات الجنوب تجد تفسيرها في التوزيع غير المتكافئ للثروة محليا وإقليميا في ظل تحول البيئة المجتمعية إلى قطاع أمني مستقل.

وإذا اقتنع المجتمع والدولة أن مستقبله مرتبط بالتقدم البحثي فذلك يدفع لتسخير المرافق وكل الجهود والإمكانيات البشرية والمالية ، ومع الأسف المنطقة العربية لا تزال تنظر إلى الأمر كموضوع ثانوي غير حيوي، يخص الجامعة ومسار التعليم و التحصيل لا أكثر، ليس له علاقة بالحياة اليومية للمجتمع ، والأدهى من ذلك أن العرب في القرن الواحد و العشرين ما يزالون ينظرون للحظة الراهنة ، دون استراتيجيات للمستقبل وخطط تحفظ حقوق الأجيال القادمة ، في الوقت الذي حلق الغرب بعيدا من خلال مراكز البحث والتفكير للتنظير للمدى القريب، المتوسط والبعيد.

رابعا: نحو استراتيجية لإطلاق بحث خادم للبشرية

مع أن أسس البحث العلمي في العالم العربي ما تزال واهنة، وطالما لا تنقصنا الإمكانيات ولا الكوادر، فنحن بحاجة لمعرفة كيفية الاستفادة منها بالشكل المطلوب، ما يؤسس لانطلاقة وصحوة علمية معرفية شاملة تنعكس على مختلف مناحي الحياة المجتمعية باتجاه التطوير والنمو.

فقد كان ومازال الإنسان الهدف الأسمى لمختلف أنواع البحوث، وإذا كانت البحوث الكمية تسهم في تقدم الحضارة المادية، فالإنسان يبقى بحاجة لدعائم تكيفه مع مستجدات محيطه، وهو ما تمنحه إياه الدراسات الإنسانية وتحديدا الأدبيات الاجتماعية.

من هذا المنطلق تبرز الحاجة الملحة لتوجه البحث نحو الخوض في قضايا الساعة والملفات التي تخدم البشرية، على ضوء تحمل الباحثين مسؤولياتهم اتجاه المجتمع، عوض أن يكونوا مجرد فنيين معزولين في مخابر البحث، وضرورة أن يسبق المحتوى أدوات وتقنيات البحث العلمي وليس العكس.

وإذا كانت مسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة، لا بد من تكريس قناعة أن البحث العلمي ليس رفاهية أكاديمية، أو ترفا معرفيا يمارسه باحثين قابعين في أبراج عاجية، إنما استيعاب أنه محرك النظام العالمي الجديد، يسمح بتقديم قراءة فاحصة للماضي بعيون حداثية، لتشكيل انطلاقة الحاضر وبناء رؤية استشرافية لصناعة المستقبل.

فمن منطلق البحث العلمي وحده يمكن ردم الفجوة المعرفية والثقافية بين المنطقة العربية والغرب المتقدم، ورفع شعار "التمكين من خلال المعرفة" (empowerment through knowledge)[23] هو رهاننا الحقيقي للإقلاع والنهوض من جديد، والعمل على تزويد المجتمع بوسائل اكتساب المعرفة اللازمة للتنمية.

فالبحث الجدي عن مبررات ألا يوازي إنفاق العرب على البحث حجم ما تنفقه جامعة أمريكية واحدة، والسر الذي يجعل إسرائيل الدولة الأولى في العالم لجهة الإنفاق على البحث العلمي والمركز الخامس عشر في النشر العلمي، يكشف حساسية وأهمية الرهان حاضرا ومستقبلا.

ولا مبالغة إن اتجهت بعض الدراسات للتأكيد على أن مسألة البحث العلمي أصبحت مسألة أمن قومي، ففي الوقت الذي تتخلى الدول العربية عن هذا الأمن القومي، تدافع عنه إسرائيل في مختلف مجالات البحث ما يصنع الفارق بين الطرفين، إذ الحروب الجديدة لم تعد تدار بوسائط عسكرية وبقوة السلاح، إنما بأدوات فيروسية، تقنية، ثقافية، ...، فالبحث أصبح مسألة بقاء أكثر من أي وقت مضى.

وليس من المبالغة من القول أن استمرار العرب في إدارة ظهرهم لمسألة البحث العلمي يبقيهم في تبعية لمراكز البحث العالمية ، والاعتماد على معارف أنتجها الغير للتعاطي مع مشكلاتنا على ضوء ما تدره علينا دوريا مراكز البحث الأمريكية و الأوربية ، و بالتالي تبقى منظومتنا للأمن والسلم مؤسسة على قاعدة بيانات ليست حتما محلية ، وقضايانا المصيرية بيد أطراف خارجية ، وفي الكثير من الحالات هي غير معروفة التي أولويتها حتما خدمة مصالحها، وليس الغيرة على أمننا القومي سواء في قضايا الأمن الغذائي أو الاختراق الأمني كمسائل تحظى بالحساسية .

وفي ذات السياق تشير بعض الأدبيات إلى أن أحد أسباب تفكيك العراق هو إنهاء دوره الريادي في مجال البحث والتعليم، وهو نفس العامل (تطور البحث العلمي) الذي جعل المجتمع والدولة معا يصمدان عقدين من الحصار بعد حرب الخليج الثانية مطلع تسعينات القرن الماضي.

وفيما يلي بعض مما يمكن أن نسميه تدابير يتعين أخذها بعين الاعتبار للنهضة بواقع البحث والباحث في واقعنا العربي الهش والمأزوم من جملتها:

- عقد شراكات بين الجامعات، الحكومات والقطاع الخاص ما من شأنه إحداث تحولات بنيوية في منظومة البحث العلمي العربي، فأكثر من 98% من ميزانية البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في الدول العربية مساهمة حكومية، بينما المعادلة معكوسة في الغرب مع الدور الأبرز للقطاع الخاص.
- لا بد أن يتجاوز البحث لمواجهة المشكلات المجتمعية مرحلة الاستنكار، إلى التفكير في تدابير أكثر فعالية لمواجهة السرقات العلمية، وسلوك أصحابها الشائن المشوه لجوهر الرسالة العلمية.

- الاستثمار في البحث العلمي، من خلال طرح دوره في تحقيق مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يمكن أن يكون بديلا جديدا للطاقة في زمن الندرة، ما يجعله واحدا من القوى الدافعة الأساسية في عملية التطوير الشاملة، ومساهما فعالا في صياغة الظروف التي تضمن للإنسانية شروط وجودها باعتبار أنه أساس الحضارة المادية والمعنوية.
- الاهتمام بالتكوين العلمي والثقافي للباحثين، من خلال إعادة النظر في استراتيجية الجامعة من تخريج طلبة يحفظون المعلومات ويمتحنون، إلى بناء الشخصية والعقل العلمي والقدرة على التفكير والتحليل، وتحفيز كوامن الابداع والابتكار لديهم من سن مبكرة.
- أما الأستاذ الجامعي فيقوم حضوره العلمي والأكاديمي على ثلاث معطيات:[24]
  - مؤهل علمي باعتباره جواز سفر في ميدان التعليم والبحث الجامعي.
  - إنتاج أكاديمي متواصل، بدونه يصبح الجامعي ورقة أرشيفية دون محتوى.
  - سلوك أخلاقي يجمع بين النزاهة العلمية والتواضع المعرفي.

ومع زخم تأثير الفكرة والتصور حول أن المعرفة صارت أقدر أدوات التنمية وأكثرها فعالية، أصبح بإمكان كل مجتمع التميز بمقدار تميز نشاطاته العلمية الهادفة لتوليد الأفكار الجيدة وتوظيفها للارتقاء بالمجتمع[25] ، وعليه لا بد من عقد شراكة بين البحث، التعليم والإنتاجية في الوقت الذي يتحول فيه البحث العلمي إلى سوق هو الآخر، وفي الوقت الذي ينتهي البحث إلى نشر الأوراق العلمية المرتبطة بحاجة اجتماعية أو اقتصادية، تستمر المؤسسات الاقتصادية والسياسية للتعامل مع المؤسسات العلمية والبحثية.

خاتمة:

يبدو الحديث عن أزمة البحث العلمي في المنطقة العربية محفوفا بالمخاطر، رغم وجود بعض خلايا البحث التي تنسب لها جهود جبارة في رصد بعض القضايا على الأقل، وحتى إن لم تكن نتائجها نهائية فيكفي أن تفحص الظاهرة بدقة ورصانة وحصافة علمية.

وفي المجمل فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم اكتراث الأوساط الأكاديمية العربية بالبحث في العلوم الإنسانية، وبالتالي نفي أية قيمة لنتائج البحث فيها.

- غياب التعاون المثمر بين دوائر صناعة القرار وتلك العاكفة على البحث العلمي، خاصة إذا تبنت الأخيرة مواقف صارمة تجاه التمويه، تزييف الواقع وتجميل القبح.
- هشاشة الدعم الذي يمكن أن تحظى به مراكز البحث، من منطلق حاجة البحث العلمي الرصين إلى الدعم المادي والمعنوي الكافيين، ما حرم المجتمع من نخب هامة والمنتوج الذي يمكن أن تفرزه.
- أزمة البحث الاجتماعي العربي تلخص مشهد الوهن والاستعصاء العربي في المجمل أمنيا، سياسيا، اقتصاديا ومجتمعيا.

القناعة أن الاستثمار في البحث العلمي يخط أولى دروب التغلب على المشكلات المجتمعية، كما أنه (البحث) يجب أن ينطلق من الاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية الفعلية، برؤى واضحة نحو الانجاز بما يحقق نقلة المجتمعات وإقلاعها الحضاري.

الهوامش:

[1] عبد الفتاح خضر، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي** (الرياض : سلسلة دراسات مكتب صلاح الحجيلان للمحاماة و الاستشارات القانونية ، ط 3 ، 1992) ، ص 17 .

[2] محمد عيسى شحاتيت ، عبد الغفور إبراهيم أحمد ، أساليب البحث العلمي (عمان : دار آمنة للنشر و التوزيع ، 2011)، ص 19 .

[3] *Hélène Viau,* ***La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale****, sur le site internet* ***:*** *(10/12/2009), p48.*
www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf

[4] *Hélène Viau , op.cit , p 49 .*

[5] نادية محمود مصطفي ، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : منظور حضاري مقارن** ، ج 1 ، (مصر : دار البشير للثقافة و العلوم ، 2015) ، ص 49 .

[6] عامر مصباح ، **منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008) ، ص17 .

[7] محمد مسعد ياقوت ، **أزمة البحث العلمي في مصر و الوطن العربي** (القاهرة : دار النشر للجامعات، 2007) ، ص16 .

[8] عبد النور بن عنتر ، "إصلاح القطاع الأمني : ضرورة ديمقراطية" ، نشرية **مجموعة الخبراء المغاربيين** ، عدد 08 ، ص03 .

[9] مارسيل ميرل ، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية** ، ترجمة : حسن نافعة (القاهرة : دار المستقبل العربي ، 1986) ، ص125 .

[10] محمد مسعد ياقوت، مرجع سابق، ص 29 .

[11] معتوق فتيحة، "خصائص البحث في العلوم الاجتماعية في الجزائر"، **فكر و مجتمع**، العدد الحادي عشر، يناير 2012، ص 105.

[12] عبد الغني عماد، **رؤي مستقبلية للبحث العلمي** في العالم العربي، ص ص 3-4، تاريخ التصفح (2017/11/12)، على الرابط التالي:

www..tourathtripoli.org/index.php

[13] عبد الفتاح خضر، مرجع سابق ، ص 18 .

[14] محمد الندوي، **أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع و التحديات**، تاريخ التصفح (2017/11/24)، على الرابط التالي :

www.hibapress.com/detail-5163.html

[15] محمد مسعد ياقوت، مرجع سابق، ص 95 .

[16] المرجع نفسه، ص 29.

[17] موسوعة مقاتل من الصحراء، **الاستقرار الاجتماعي**، على الرابط التالي: (2015/03/02)

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialStab/sec01

[18] إلياس أبو جودة، **مفهوم الأمن البشري في ظل التهديدات العالمية الجديدة، مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، عدد 74، 2010/10/1. على الرابط التالي: (2013/11/10)

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26155

[19] منصر جمال، **التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية: دراسة في المفهوم و الظاهرة**، أطروحة دكتوراه (جامعة باتنة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، 2011/2010) ص 156 .

[20] المرجع نفسه، ص ص 157-158.

[21] سالم برقوق، "التنمية الإنسانية: مقاربة معرفية" ، **فكر و مجتمع** ، العددان الخامس و السادس ، يوليو/أكتوبر 2010، ص 109 .

[22] المرجع نفسه، ص 110.

[23] محمد مسعد ياقوت، مرجع سابق ، ص 136 .

[24] ناصر الدين سعيدوني ، **في الحراك الثقافي و التفاعل الفكري : تقريض و تصدير و تكريم و تأبين** (الجزائر : البصائر الجديدة للنشر و التوزيع ، د.س.ن) ، ص 349 .

[25] معتوق فتيحة ، مرجع سابق ، ص 103 .